



محافظة الإسكندرية
ادارة المخلفات الخطرة
الشنون القانونية

مقد تداول المخلفات الخطرة

أنه في يوم الأربعاء الموافق ٢٠١٤ / ١١ / ٢٠

تحرر هذا العقد بين كل من :-

أولاً: محافظة الإسكندرية بمقرها الكائن طريق العوايد - بجوار محكمة الاستئناف - أمام الغابة الترفيهية - سموحة - الإسكندرية ، ويمثلها قانونا في التوقيع على هذا العقد السيد اللواء وكيل أول الوزارة / سكرتير عام محافظة الاسكندرية مفوضاً من السيد الوزير المحافظ بالقرار رقم ١١٤٣ لسنة ٢٠١٤ هـ

"طرف أول"

ثانياً : شركة (كتيون الوردى)
ومقرها
و يمثلها في التوقيع على هذا العقد السيد /
بصفته /
ويشار إليها في العقد فيما بعد بكلمة (الشركة) .

"طرف ثاني"

(تمهيد)

في إطار الجهود التي تبذلها محافظة الإسكندرية في مجال الحفاظ على البيئة من التلوث عملا على تطبيق قانون البيئة رقم ٤ لسنة ١٩٩٤ بشأن قوائم المخلفات الخطرة ، وتنفيذا لاتفاقية إدارة المخلفات الخطرة بين وزارة البيئة ومحافظة الإسكندرية وهيئة المعونة الدولية ، قامت المحافظة ممثلة في إدارة المخلفات الصناعية الخطرة بإعداد نظام متكامل لجمع وتخزين ومعالجة ونقل والتخلص النهائي من المخلفات الخطرة الناتجة عن المصانع والشركات بخلايا الدفن المعدة لذلك بالناصرية ، والتي يتطلب التخلص منها أو معالجتها وتخزينها إجراءات خاصة و أماكن مخصوصة تتفق وإشتراطات قانون البيئة ، على أن تتم عملية الإعدام أو المعالجة أو التخزين بالمقابل الذي تحدده المحافظة .

(البند الأول)

يعتبر التمهيد السابق جزء لا يتجزأ من هذا العقد وبند من بنوده ومتممة ومكملا له ومن البنود واجبة التطبيق .

(البند الثاني)

محل هذا العقد المخلفات الخطرة الناتجة عن مختلف الأنشطة الصناعية للشركات والمصانع أيا كانت خواصها الطبيعية سواء كانت مخلفات صناعية خطرة صلبة أو سائلة أو حمأة والمراد معالجتها

.....

.....

.....

والتخلص النهائي منها بخلايا الدفن الخاصة بإدارة المخلفات الخطرة التابع لمحافظة الإسكندرية والتي يتطلب تداولها أو التخلص منها إجراءات خاصة وأماكن مخصصة وأن عمليات التخلص أو المعالجة يجب في كل الأحوال أن تتفق مع اشتراطات محافظة الإسكندرية ومع قانون البيئة ، كما أن الخطورة المقصودة هي أن المواد المراد إعدامها أو معالجتها تكون بذاتها خطرة وأن التخلص منها يتطلب تجهيزات وإحتياجات تتفق وطبيعتها.

(البند الثالث)

تتم عملية المعالجة والتخلص من المخلفات الخطرة المشار إليها في البند السابق في وحدات المعالجة وخلايا الدفن المعدة بمعرفة الطرف الأول بالناصرية وتحت إشرافه لضمان التخلص النهائي الآمن لهذه المخلفات وفقا للأصول الفنية السليمة المتعارف عليها مع بذل العناية الواجبة لتفادي الإضرار بالغير.

(البند الرابع)

مدة هذا العقد سنة تبدأ من تاريخ التعاقد وتنتهي في ١ / ١١ / ٢٠٢٣م

(البند الخامس)

يكون لمركز الناصرية لإدارة المخلفات الخطرة الحق في إرسال ممثلين له لفحص المخلفات لتحديد انسب الطرق للتعامل معها، و بناء على نتائج تحليل العينة يتم تحديد إمكانية تقديم خدمة المعالجة لهذا النوع من المخلفات من عدمه ، و يلتزم الطرف الثاني بسداد قيمة المعالجة والتخلص النهائي طبقا للنفقات الواردة بالبند السادس من هذا العقد.

(البند السادس)

يقوم الطرف الأول بتحديد أسعار المخلفات الخطرة وذلك طبقا للنفقات الموضحة بالجدول التالي :-

| نوع المخلف | معدل التولد (طن/سنة) | التكلفة (جنيه/طن) | إجمالي التكلفة (جنيه) | تاريخ إعتماد التكلفة |
|--------------------------------|-------------------------|----------------------|--------------------------|----------------------------|
| ١- مخلفات طبية (فوارج مستهلكة) | ٨٠ | ٨٠٠ | ٦٤٠٠ | |
| ٢- بطاريات مستهلكة | ١٠٠ | ٥٦٠ | ٥٦٠٠ | |
| ٣- مخلفات كيميائية مستهلكة | ٤٠ | ١٥٠ | ٦٠٠ | |
| المبلغ الإجمالي | | | | ٦٩٦٠ |

مستند رقم ١٠

نائب مدير إدارة

د. محمد السيد

- وأن هذه الأسعار تم تحديدها طبقا لما جاء بإجتماع اللجنة القيادية لمشروع إدارة المخلفات الخطرة برئاسة السيد اللواء / السكرتير العام والمصدق عليها من السيد الوزير المحافظ

المقابل المالي:-

(البند الثامن)

النقل

- (البند التاسع)

البند العاشر

يقوم الطرف الثاني بتعبئة المخلفات بطريقة سليمة وأمنة وفقا للإشترطات الواردة بالقانون رقم ٤ لسنة ١٩٩٤ ولائحته التنفيذية مع ضرورة مراعاة الشروط التالية :

~ 1500

ملفوظات امام

25 Gulabkand

١- تعبئة المخلفات في حاويات مصنعة من مادة متوافقة مع نوع المخلفات التي بداخلها بحيث لا تتفاعل معها ولا تتلفها.

٢- أن تكون الحاويات في حالة جيدة بحيث لا ينتج عنها أي إنسكابات أو تسريبات .

٣- يجب وضع العلامات الإرشادية على الحاويات والتي تبين علامة الخطر للخصائص الخطرة ومصدر المخلفات وكيفية التداول والتصرف في حالة الحوادث والرقم الكودي المخصص لذلك . وفي حالة مخالفة ذلك يلتزم الطرف الثاني بدفع أي تكاليف ناتجة عن عدم تعبئة المخلفات بطريقة سليمة أو أي تسرب ناتج عنها ، كما يحق للطرف الأول رفض شحنة هذه المخلفات .

(البند الحادي عشر)

يكون للطرف الأول الحق في طلب تحليل معمل كامل للمخلفات قبل قبولها وتكون على نفقة الطرف الثاني وتتم في أحد المعامل المعتمدة ومعمل مركز الناصرية للمخلفات الخطرة وفي هذه الحالة تتم التحاليل قبل شحن هذه المخلفات ، ويحق للطرف الأول رفض أي شحنة مخلفات إذا أثبتت التحاليل العملية أن مكوناتها مختلفة عن البيانات المحددة من قبل الطرف الثاني .

(البند الثاني عشر)

يحق للطرف الأول إيقاف تقديم الخدمة وعدم قبول المخلفات دون أدنى مسؤولية قانونية أو مالية بالنسبة للتعاقدات السارية والجديدة على أن يتم ذلك بموجب إخطار مسجل بعلم الوصول أو بالفاكس أو بالبريد الإلكتروني يوجه من الطرف الأول إلى الطرف الثاني خلال خمسة عشر يوما من تاريخ إيقاف تقديم الخدمة.

(البند الثالث عشر)

تنظيم إجراءات المعالجة والتخلص النهائي:- بوصول السيارات المحملة بالمواد والمنتجات المراد التخلص منها لموقع خلايا الدفن يتم اتخاذ الإجراءات الآتية:

١. وزن السيارة محملة
٢. إجراء مطابقة لحمولة السيارة مع المستندات الخاصة بالمخلفات.
٣. توجيه السيارة إلى ساحة التفريغ بواسطة مسنولي إدارة المخلفات الخطرة .
٤. يتم التفريغ بطريقة تتفق مع طبيعة الحمولة في العقد وكيفية تعبئتها .
٥. يلتزم عمال الشركة بتوجيهات المسئول عن التفريغ بالموقع وتحمل الشركة مسؤولية الأضرار التي تنتج عن مخالفة ذلك .
٦. تبدأ مسؤولية الطرف الأول بعد أن يقوم العاملون المسئولون بالمعاينة والتأكد من مكونات المخلفات وبعد توقيع الطرف الأول ببيان النقل بإستلام المخلفات .

(البند الرابع عشر)

تتولى المحافظة وصاحب المخلفات التنسيق مع الجهات الأمنية المسئولة لتأمين عملية النقل والتفريغ والمعالجة للوصول إلى موقع التخلص النهائي .

استقرى كدحي

نائب مدير عام

وجه معكم الرجاء

(البند الخامس عشر)

يلتزم الطرف الأول بمعالجة المخلفات طبقاً لأحكام القانون رقم ٤ لسنة ١٩٩٤ بشأن البيئة ولائحته التنفيذية والقرارات الصادرة تنفيذاً له وإصدار شهادة تفيد ذلك في حالة طلب الطرف الثاني بذلك .

(البند السادس عشر)

يوجه أي طلب أو أخطار أو مراسلة توجيهها شخصيا إلي المستلم من طرفي العقد بخطاب مسجل مصحوب بعلم الوصول أو بالفاكس أو البريد الإلكتروني على عنوانه المحدد بالعقد ويعتبر ما تم إرساله إذا لم يثبت العكس قد تم إستلامه من الطرف الآخر في اليوم الخامس للعمل بعد تاريخ تسجيل الخطاب أو إرساله بالفعل على حسب الأحوال .

(البند السابع عشر)

تختص محكمة القضاء الإداري بالإسكندرية بالفصل في أي نزاع ينشأ حول تفسير أو تنفيذ أي بند من بنود هذا العقد.

(البند الثامن عشر)

حرر هذا العقد من نسختين ويتكون العقد من ثمانية عشر بنداً وبند تمهيدي وإستلم كل طرف نسخة للعمل بموجبها ونسخة أخرى للحفظ في إدارة المخلفات الخطرة بالمحافظة .

مدير عام الادارة

العضو المالي

العضو القانوني

العضو الفني

ملفوظات مولانا

Wolke,
Joni

روم فاشنا

روحه فیما

20/11/9

جامعة القاهرة

۱۱/۱۱/۱۱

CC/11/5

ماهر إبراهيم عطية

الإدارة العامة للشؤون القانونية
التي هي من اختصاصات الإدارة العامة للشؤون القانونية

[Handwritten signature]

الطرف الثاني

الطرف الأول

وكيل اول الوزارة

سكريتير عام محافظة الإسكندرية

شركة / دواعين لموري (كنجوت المودن)

ويمثلها السيد / أحمد محمد عثمان

بصفتہ / مسو

الرقم القومى ٢٨٥٠١٢٢٢١٠٢٨٤٤

محافظة الإسكندرية

لواء / خالد جمعة

٢٠١٩